القصبة في، 23 جانفي 2025

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
رئيس الحكومة

**من رئيس الحكومة**

**إلى**

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

**الموضوع :** حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد رؤوف الفقيري.

**المرجع :** مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0002796 .

**تحية طيبة وبعد،**

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد رؤوف الفقيري، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول ملف المقاومين، فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

**والسلام**

رئيس الحكومة

كمال المدّوري

**الجمهورية التونسية**
**رئاسة الحكومة**
-*-
**الهيئة العامة للمقاومين وشهداء**
**وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية**

القصبة في، 2025/01/22

٥٥٥٥١٣٨ - ٣٠ - ٠١ - ٢٠٢٥ - د

## عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي
## الذي تقدم به النائب المحترم السيد رؤوف الفقيري

| |
|---|
| **السؤال:** تصورات الحكومة بخصوص ملف المقاومين. |

**الإجابة**

جوابا على السؤال الكتابي الموجه الى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد رؤوف الفقيري حول تصورات الحكومة بخصوص ملف المقاومين أتشرف بأن افيد سيادتكم بان ملف الإحاطة بالمقاومين ورعايتهم يمثل أولوية بالنسبة للعمل الحكومي كما تم افراد هذا الملف بالهيئة العامة للمقاومين وشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية علما بأن استراتيجية الهيئة بخصوص الملف المذكور تندرج ضمن رؤية شاملة تستند على الاعتراف بالجميل وحفظ الذاكرة وتخليد التضحيات المبذولة من قبل المقاومين وبمان الإطار التشريعي والترتيبي هو العنصر الأهم في كل توجه لتحسين الخدمة والتغيير تم اتخاذ ما يلي:

- تم اعداد تنقيح القانون عدد 9 لسنة 1974 المؤرخ في 9 مارس 1974 المتعلق بضبط نظام الجرايات المخولة للمقاومين في انتظار البت فيه وعرضه على مجلس الوزراء.

- امضاء بروتوكول التعاون الثنائي بين الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال رعاية المجاهدين وذوي حقوق الشهداء، بما يفتح المجال لمزيد التعاون الدولي في هذا الإطار.

- كما ان اللجنة الوطنية للمقاومين المحدثة صلب الهيئة بصدد إعادة فرز جميع الملفات تحت شعار عدم تهميش أي ملف وانصاف أصحاب الحقوق كي لا يتم اقصائهم على ان تنتهي من اعمال الفرز والانتهاء من اعداد قاعدة بيانات خاصة بالمقاومين في موفي شهر ديسمبر 2024.

- مع العلم ان اللجنة الوطنية للمقاومين وبانتهاء عملية فرز الملفات، ستنطلق في زيارات ميدانية لمختلف الولايات لاستكمال باقي الملفات المنقوصة وذلك ربحا للوقت، وتخفيفا من أعباء تنقل المقاومين خاصة وأن أغلبهم يعانون حالات صحية صعبة، على أن يكون ذلك بداية من شهر جانفي سنة 2025.

- برمجة رزنامة لانعقاد جلسات دورية للجنة الوطنية للمقاومين للنظر والبت في الملفات التي تستجيب لشروط التمتع بجراية مقاوم وفق ما نص عليه القانون عدد9 لسنة 1974 المتعلق بضبط نظام الجرايات المخولة للمقاومين وضبط قائمات فيها واحالتها على السيد رئيس الحكومة لإمضائها.

علما ان اللجنة الوطنية للمقاومين تشتغل يوميا على المسائل الإنسانية والاجتماعية للمقاومين من ذلك:

* تسهيل إجراءات تجديد دفاتر العلاج الخاصة بهم وذلك بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، والصندوق الوطني للتامين على المرض.

* تسهيل استقبالهم وايوائهم سواء بالمستشفيات العسكرية أو بمؤسسات الصحة العمومية.

* التدخل لدى الجهات المحلية "مراكز الولايات والإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية" لتمكين البعض منهم من اعانات ظرفية سواء مادية أو عينية.

* القيام بزيارات ميدانية لتقديم إعانات من أغطية وأغذية ... لمن يعانون من الخصاصة.

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

**الـــــسلام**

رئيسة الهيئة العامة للمقاومين
والعمليات الإرهابية
فوزية اليعقوبي حرم المادوني